



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير	
المسابقة الوطنية للالتحاق بالتكوين في دكتوراه الطور الثالث 2022/2021	
الشعبة : علوم اقتصادية	التخصص: الاقتصاد النقدي والبنكي
الامتحان الثاني في مادة:	الاقتصاد النقدي والبنكي المعمق
المعامل: 03	المدة: ساعتان
التاريخ: 10 مارس 2022	التوقيت: 15:00 - 17:00
الموضوع الأول	

السؤال الأول: (04 ن)

أشرح المصطلحات التالية: التسرب النقدي - التمير المصرفي - الاستصناع - التعقيم النقدي

السؤال الثاني: (04 ن)

- 1- ما الفرق بين النقود الالكترونية و العملات الافتراضية؟
- 2- اذكر الفرق بين مركزية المخاطر و مركزية المستحقات غير المدفوعة؟

السؤال الثالث: (06 ن)

- اهتمت لجنة بازل بمعدل كفاية رأس المال، وذلك من خلال مقرراتها في اتفاقيات بازل 1، 2 و 3.
- تحدث عن تطور هذه المقررات من خلال شرح معدل كفاية رأس المال في كل مرحلة، و الإضافة التي قدمتها اللجنة في كل اتفاقية؟

السؤال الرابع: (06 ن)

تعطى لك في الجدول التالي الوضعية النقدية لإحدى بلدان اقتصاديات الاستدانة: (الوحدة: مليار وحدة نقدية)

2020	2019	2018	2017	2016	
11 404,10	10 266,10	9 407,00	9 261,20	9 603,00	النقود القانونية
4 926,80	4 716,90	4 497,20	4 108,10	3 658,90	التداول النقدي (خارج القطاع المصرفي)
5 371,80	4 513,30	3 745,40	3 908,50	4 460,80	الودائع تحت الطلب في القطاع المصرفي
1 105,5	1 035,8	1 164,4	1 244,60	1 483,30	ودائع لدى الخزينة العمومية
5 232,6	4 708,5	4 409,3	4 443,3	4 083,70	أشبه نقود
20 259,10	18 575,80	17 514,60	16 712,70	17 228,60	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
4 943,60	4 311,30	3 952,20	3 688,20	3 382,30	قروض ممنوحة للقطاع العام
5 032,20	4 568,30	3 957,10	3 588,30	3 121,70	قروض ممنوحة للقطاع الخاص
% 15.00	% 14.90	% 16.25	% 15.70	% 13.00	ملاءة القطاع المصرفي (Basel Committee ratio)

1. أحسب المجمع النقدي الأول (M_1) والثاني (M_2)؟
2. أعط تحليلًا للوضع النقدي في هذا البلد من خلال حساب معدل السيولة العامة (سيولة الاقتصاد) ومؤشرين للعمق المالي؟

انتهى بالتوفيق



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

المسابقة الوطنية للالتحاق بالتكوين في دكتوراه الطور الثالث 2022/2021

الشعبة :	التخصص :
المعامل: 03	الامتحان الثاني في مادة: الاقتصاد النقدي والبنكي المعمق
التاريخ: 10 مارس 2022	المدة: ساعتين
	التوقيت: 17:00 - 15:00
التصحيح النموذجي للموضوع الأول	

الجواب الأول:

- التمرير المصرفي: هو تحويل ديون مؤسسات من بنك كمقرض أول إلى مقرضين آخرين (شراء المقرضين الأوراق المالية التي هي عبارة عن قروض حولها البنك إلى أوراق المالية).
- الاستصناع: هو عقد يشتري به شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف معينة , وبثمن محدد يدفع عند التعاقد , أو بعد التسليم أو عند أجل معين.
- التسرب النقدي: هو مجموعة النقود خارج دائرة الكتلة النقدية وأسبابها الاقتصاد الموازي و ضعف الجهاز المصرفي و التهرب الضريبي و غسيل الأموال
- التعقيم النقدي: هو سياسة صممت لعزل الوضع النقدي المحلي عن آثار التقلبات الحاصلة في ميزان المدفوعات، فهو إجراء نقدي يعمل البنك المركزي من خلال استخدامه على الحد من تأثير التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة على المعروض النقدي

الجواب الثاني:

- 1- الفرق بين النقود الالكترونية و العملات الافتراضية

العملة الافتراضية	النقود الإلكترونية	مجال الاختلاف
انتاجها من خلال طرق التعدين والخوازميات وامتلاكها كعملة افتراضية مشفرة مثل "البتكوين"	مركزية الانتاج والمراقبة (استبدالها من النقود العادية الى الكترونية عبر وسائط)	الانتاج والامتلاك
من خلال استخدامها اي نوع من التكنولوجيات الجديدة لتبادل القيمة الرقمية بين الاطراف مباشرة دون وسطاء	بنية تحتية تخضع لرقابة وتنظيم واشراف سلطة تنظيمية	الرقابة والإشراف
تقوم على عدم الوضوح كونها الكترونية بحتة تنتجها البرمجة الرقمية دون وجود اي منظم لها.	يقوم المصدر باستبدال النقود المادية بالالكترونية	العلاقة بين المصدر
التعامل بها يقتصر على مجموعة معينة من الافراد والمؤسسات ولا تصلح للوفاء	وسيط مقبول للتبادل بشكل واسع وخارج الحدود، وهي صالحة للوفاء بالالتزامات	القبول العام
يمكن لاي مستخدم مشاهدة تداولها مشفرة حيث تعرض في سجلات عامة	لايمكن للشخص مشاهدة العملات التي يتم استخدامها	الشفافية
هوية غير مكشوفة	هوية مكشوفة	كشف هوية المستخدم
لا يوجد قانون موحد	لها قانون ينظمها	الاعتراف القانوني

2- الفرق بين مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة:

مركزية المخاطر: هي هيئة تابعة للبنك المركزي مهمتها متابعة القروض من حيث المستفيد وطبيعتها ومبلغها والضمانات الممنوحة لذلك اوجب على كل البنوك تزويدهم بهذه المعلومات في مدة أقصاه شهرين.

مركزية المستحقات غير المدفوعة: هي هيئة تابعة للبنك المركزي مهمتها تتدخل في حالة عدم تسديد احد الزبائن للقرض بسبب إعسار أو تهرب أو تماطل أو إصدار شيك بدون رصيد ، حيث يبلغ عنه وتقوم هذه المركزية بنشر قائمة بأسماء هؤلاء وتطلب من البنوك الاطلاع عليها قبل منح القروض.

الجواب الثالث:

نظرا لأهمية القطاع المالي عامة و قطاع البنوك خاصة ، اهتم بنك التسويات الدولية بهذا الأخير من خلال تشكيل لجنة بازل سنة 1974 ، و التي مرت بالعديد من التطورات يمكن ايجازها فيمايلي:

اتفاقية بازل 1: صدرت سنة 1988 و اهتمت بمعدل كفاية رأس المال في البنوك ، حيث تم تقسيم رأس المال إلى مجموعتين (شريحتين): رأس المال الأساسي: ويمثل الشريحة الأولى و يشمل: حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع) ، الاحتياطات المعلنة (الاحتياطات العامة و الاحتياطات القانونية و الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة) رأس المال المساند: ويمثل الشريحة الثانية و يشمل: احتياطات إعادة تقييم الموجودات و المخصصات العامة، الاحتياطات غير المعلنة و أدوات رأس المال الهجينة (دين و حق ملكية) و الديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية. على أن لا يزيد مبلغ رأس المال المساند عن 100% من مبلغ رأس المال الأساسي، كما أنه لا يزيد بند المديونية للغير (سندات رأس المال) عن 50% كحد أقصى من رأس المال المساند. و يحسب معدل كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 1 كمايلي:

إجمالي رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2) / إجمالي الأصول المرجحة بمخاطر $\leq 8\%$

ولقد أحدثت تعديلات على اتفاقية بازل 1 حيث تم إدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك، بعدما كانت الاتفاقية الأولى تتضمن مخاطر الائتمان فقط وذلك في افريل 1995، وتم عرضها للتطبيق في سنة 1998، وبذلك تم ادخال شريحة ثالثة في رأس المال والمتمثلة في القروض المساندة لاجل سنتين ، و بالتالي أصبحت معادلة كفاية رأس المال كمايلي:

إجمالي رأس المال (الشريحة 1+ الشريحة 2+ الشريحة 3) / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + مقياس المخاطرة السوقية $\leq 12.5 \times 8\%$

اتفاقية بازل 2:

وبدأ تطبيقها سنة 2007، حيث تميزت الاتفاقية الثانية عن الأولى في أن الاتفاقية الأولى غطت نوعين من المخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق)، أما الثانية فقد أضافت مخاطر التشغيل، مع اختلاف في أساليب قياس مخاطر الائتمان في بازل II عن بازل I. و قد ركزت مقررات بازل II على ثلاثة دعائم أساسية: متطلبات الحد الأدنى 8% بدون تغيير، الرقابة الداخلية، انضباط السوق.

اتفاقية بازل 3: و تميزت بـ:

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها و يعادل 4,5 % على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية و المقدرة ب 2 % وفق اتفاقية بازل II .

- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية و يعادل 2,5 % من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7 % وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7 %

يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير حددت الى غاية 2019 .

- وبموجب الاتفاقية ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين الصفر و 2.5 % من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توفر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك و ذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان و الاستثمار معاً، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء

- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 % إلى 6 % وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال . و قد بدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات من يناير عام 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019 .

- متطلبات أعلى من رأس المال و جودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 % إلى 10.5 % و تركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

و قد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتي في الوفاء بمتطلبات السيولة :

أ -نسبة السيولة قصيرة الأجل: تتيح استعمال هذه النسبة مرونة في الأجل القصير عن طريق ضمان أن البنك لديه ما يكفي من الأصول السائلة ذات جودة عالية للتغلب على الأزمة الخطيرة التي من شأنها أن تستمر لشهر كامل. وقد حددت لجنة بازل سنة 2015 لاستكمال تطبيق النسبة و التي يتم حسابها كالتالي:

الأوراق المالية من الموجودات السائلة ذات جودة عالية/ مجموع التدفقات النقدية الصافية في غضون 30 يوماً التالية ≤ 100%

ب- نسبة السيولة الهيكلية طويلة الأجل: تم تصميمها من أجل تعزيز القدرة على التكيف الهيكلي على المدى الطويل للبنوك -الحلقة الثانية الهدف الثالث من بازل بشأن السيولة - من خلال تشجيعهم على تمويل أنشطتها من خلال مصادر أكثر استقراراً من الأموال، وقد حددت اللجنة سنة 2018 لاستكمال تطبيقها:

التمويل المستقر المتاح/ التمويل المستقر المطلوب ≤ 100%

الجواب الرابع:

حساب مؤشرات (M_{01} ، M_{02}) ومؤشرات العمق المالي في أحد بلدان اقتصاديات الاستدانة:

2020	2019	2018	2017	2016	
11 404,10	10 266,10	9 407,00	9 261,20	9 603,00	M_{01} المجموع النقدي الأول
16 636,70	14 974,60	13 816,30	13 704,50	13 686,70	M_{02} المجموع النقدي الثاني
% 82.11	% 80.61	% 78.88	% 82.00	% 79.44	معدل السيولة العامة ($\frac{M_2}{GDP}$)
% 56.3	% 55.3	% 53.7	% 55.4	% 55.73	معدل السيولة العامة ($\frac{M_1}{GDP}$)
% 24.83	% 24.59	% 22.59	% 22.06	% 18.11	قروض القطاع الخاص إلى الناتج المحلي ($\frac{\text{قروض القطاع الخاص}}{GDP}$)
الوحدة: مليار وحدة نقدية					

يعبر مؤشر السيولة العامة ($\frac{M_2}{GDP}$) عن كفاءة السياسة النقدية حيث يعبر عن الحجم الحقيقي للقطاع المالي مقابل القطاع

الحقيقي بعيدا عن التأثيرات الجانبية العكسية للسياسات النقدية، ويتضح من خلال الجدول أن مؤشر هذا البلد في حالة تذبذب حيث يرتفع وينخفض بنحو (03%) من سنة إلى أخرى حيث سجل 79% في سنة 2016 ثم ارتفع إلى 82% في 2017 ليتراجع مرة أخرى إلى 78% مع نهاية سنة 2018، ثم ارتفع مرة أخرى في 2019-2020 إلى نسبة 80-82% على التوالي، وهذا مؤشر يدل عن مدى التوسع النقدي وعن سياسة نقدية توسعية في هذا البلد ولمعرفة وضعيتها (إيجابي/سلبي) بشكل أدق يجب الرجوع إل مؤشر التضخم للحكم بدقة.

يشبه مؤشر السيولة بالمعنى الضيق ($\frac{M_1}{GDP}$) المؤشر السابق إلى أنه يعبر عن مدى مساهمة المدفوعات في التأثير على النمو ومساهمته في كفاءة السياسة النقدية، ويتضح من خلال الجدول أن مؤشر أيضا في حالة تذبذب حيث سجل 55.7% في سنة 2016 ثم تراجع إلى 55.4% في 2017-2018 نظرا لتراجع الودائع تحت الطلب، ثم ارتفع نسبيا مرة أخرى في 2019-2020 نظرا لارتفاع الودائع تحت الطلب في البنوك بدرجة أولى والتداول النقدي في البنوك، وهذا مؤشر يدل عن مدى التوسع النقدي ما يدل على سياسة نقدية توسعية في هذا البلد.

يعبر مؤشر ($\frac{\text{قروض القطاع الخاص}}{GDP}$) عن أهمية مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي قياسا بالقطاع المالي، فهو يعبر عن مدى زيادة الاستثمارات الإنتاجية من قبل القطاع الخاص، ويلاحظ أنه في هذا البلد فإنه في تحسن نظرا لارتفاع المؤشر من 18% في سنة 2016 إلى 24.83% نهاية سنة 2020، بالرغم من أنه استقر نسبيا عند 22% في الفترة 2017-2018 رغم تراجع حجم الناتج المحلي للبلد، وهذا مؤشر جيد إلى دور القطاع الخاص في زيادة الاستثمار وتحقيق النمو نظرا لاستبعاد دور القطاع العام وكذا القروض من البنك المركزي ما يدل على مدى عمق القطاع المالي في هذا البلد.

انتهى بالتوفيق